

الباب الأول: المرافق العامة الكبرى

7	فصل تمهيدي: المرفق العام
14	الفصل الأول: المرافق الادارية الكبرى
14	القسم الأول: المرافق الأمنية
14	الفرع الأول: الجيش
15	الفقرة الأولى: التنظيم العام للدفاع
22	الفقرة الثانية: موظفو الدفاع الوطني
26	الفرع الثاني: قوى الأمن الداخلي
28	الفرع الثالث: وزارة البيئة
28	الفقرة الأولى: أهداف وزارة البيئة
30	الفقرة الثانية: الوسائل القانونية لحماية البيئة
31	القسم الثاني: المرافق التعليمية — التربية الوطنية والمؤسسات الجامعية
32	الفرع الأول: التعليم الخاص
33	الفرع الثاني: التعليم العالي
33	الفقرة الأولى: التعليم العالي الرسمي
34	الفقرة الثانية: التعليم العالي الخاص
37	الفصل الثاني: المرافق الاقتصادية
37	القسم الأول: التخطيط
39	مجلس الانماء والاعمار
42	القسم الثاني: المرافق الصناعية والتجارية
43	الفرع الأول: معيار المرافق العامة الصناعية والتجارية
44	الفرع الثاني: النتائج القانونية التي تترتب على طبيعة عمل المرفق العام
47	الصناعي والتجاري
47	الفصل الثالث: إنشاء وسير المرافق العامة
50	القسم الأول: إنشاء وإلغاء المرافق العامة
50	القسم الثاني: المبادئ التي تحكم عمل المرافق العامة
55	الفقرة الأولى: مبدأ استمرارية المرفق العام
58	الفقرة الثانية: مبدأ المساواة
	الفقرة الثالثة: مبدأ تكييف المرفق العام

60	القسم الثالث: طرق إدارة المرفق العام
60	الفرع الأول: الإدارة المباشرة
61	الفرع الثاني: الإدارة غير المباشرة
62	الفرع الثالث: المؤسسات العامة
62	الفقرة الأولى: تعريف المؤسسة العامة
67	الفقرة الثانية: نشأة المؤسسة العامة
87	الفقرة الثالثة: التنظيم الإداري للمؤسسات العامة
94	الفقرة الرابعة: سلطات الرقابة على المؤسسات
102	الفرع الرابع: الامتياز
102	الفقرة الأولى: تعريف الامتياز
104	الفقرة الثانية: عقد الامتياز
105	الفقرة الثالثة: صلاحيات السلطة المانحة
107	الفقرة الرابعة: موجبات صاحب الامتياز
109	الفقرة الخامسة: حقوق صاحب الامتياز
109	الفقرة السادسة: نهاية الامتياز
110	الفرع الخامس: شركة الاقتصاد المختلط
110	الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية لشركة الاقتصاد المختلط
112	الفقرة الثانية: التنظيم الإداري
	الباب الثاني: الاستملاك والأشغال العامة
113	الفصل الأول: الاستملاك
113	القسم الأول: تعريف
115	أولاً: العقارات والحقوق التي يجوز استملاكها
116	ثانياً: المستفيدون من الاستملاك
118	القسم الثاني: المنفعة العامة
118	الفرع الأول: تعريف المنفعة العامة
122	الفرع الثاني: اعلان المنفعة العامة
122	الفقرة الأولى: الاستملاك العادي
123	الفقرة الثانية: في الاستملاك الناشئ عن التخطيط
124	الفقرة الثالثة: مضمون مرسوم اعلان المنفعة العامة
125	الفرع الثالث: وسائل النشر والاعلان
125	الفقرة الأولى: النشر واللواصق في الاستملاك العادي
127	الفقرة الثانية: النشر واللواصق في الاستملاك الناشئ عن التخطيط
130	الفرع الرابع: مدة العمل بمرسوم اعلان المنفعة العامة
130	الفقرة الأولى: في الاستملاك العادي

	الفقرة الثانية: في الاستملاك التخطيطي
131	الفرع الخامس: طرق المراجعة ضد مرسوم اعلان المنفعة العامة
132	الفرع السادس: آثار اعلان المنفعة العامة
136	الفقرة الأولى: في ظل المرسوم الاشتراعي 54/4
136	الفقرة الثانية: في ظل القانون 91/58
138	القسم الثالث: تحديد التعويض
140	الفرع الأول: المرجع الصالح لتقدير التعويض
140	الفقرة الأولى: الأصول المتبعة أمام لجان الاستملاك
141	الفقرة الثانية: طرق المراجعة ضد قرارات لجان الاستملاك
141	القسم الثالث: تحديد التعويض
140	الفرع الأول: المرجع الصالح لتقدير التعويض
140	الفقرة الأولى: الأصول المتبعة أمام لجان الاستملاك
141	الفقرة الثانية: طرق المراجعة ضد قرارات لجان الاستملاك
146	الفقرة الثالثة: اختصاص لجان الاستملاك
151	الفرع الثاني: تحديد التعويض
153	الفقرة الأولى: التعويض العائد للمالكين وفقا للمرسوم الاشتراعي 54/4
154	الفقرة الثانية: التعويض العائد لأصحاب الحقوق وفقا للمرسوم الاشتراعي
157	54/4
159	الفقرة الثالثة: تحديد التعويض وفقا للقانون 91/58
164	الفقرة الرابعة: قاعدة الربح المجاني
168	الفقرة الخامسة: ضريبة التحسين
174	الفقرة السادسة: استملاك كامل العقار
177	الفقرة السابعة: فضلات الطرق والساحات العامة
179	القسم الثالث: الايداع — وضع اليد ونقل الملكية
179	الفرع الأول: ايداع التعويض
180	الفقرة الأولى: في ظل العمل بالمرسوم الاشتراعي 54/4
182	الفقرة الثانية: في ظل العمل بالقانون 91/58
183	الفرع الثاني: وضع اليد
185	الفرع الثالث: نقل الملكية
186	الفرع الرابع: الاستملاك غير المباشر
187	الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية للاستملاك غير المباشر
189	الفقرة الثانية: نتائج الاستملاك غير المباشر
192	الفرع الخامس: الاسترداد
193	الفقرة الأولى: العدول قبل إنجاز معاملات الاستملاك

195	الفقرة الثانية: عدول الادارة عن الاستملاك بعد نزع الملكية
200	الفرع السادس: الإشغال المؤقت
200	الفقرة الأولى: شروط الإشغال المؤقت
201	الفقرة الثانية: المرجع الصالح للنظر بالنزاعات المتعلقة بالإشغال المؤقت
203	الفرع السابع: الاستملاك لمصلحة الدفاع الوطني
204	الفرع الثامن: المصادرة
205	الفقرة الأولى: طابع المصادرة
206	الفقرة الثانية: أنواع المصادرة
216	الفصل الثاني: الاشغال العامة
217	القسم الأول: مفهوم الاشغال العامة
217	الفرع الأول: الشغل العام
218	الفقرة الأولى : حسب اجتهاد Monségur
221	الفقرة الثانية: حسب اجتهاد Effimieff
222	الفرع الثاني: المنشأ العام
222	الفقرة الأولى — العنصر الأول: الطابع العقاري للمنشأ العام
223	الفقرة الثانية — العنصر الثاني: المصلحة العامة
224	القسم الثاني: طرق تنفيذ الأشغال العامة
224	الفرع الأول: عقود الاشغال العامة
225	الفقرة الأولى: صفقة الاشغال العامة
226	الفقرة الثانية: امتياز الاشغال العامة
226	الفقرة الثالثة: عقد المعونة
228	انفرع الثاني: علاقة الادارة بمنفذي الأشغال العامة
228	الفقرة الأولى: المسؤولية التعاقدية
229	الفقرة الثانية: المسؤولية غير التعاقدية
231	الفقرة الثالثة: الأعمال الخارجة عن نطاق العقد
234	الفقرة الرابعة: التنازل عن المشروع
238	القسم الثالث: المفعول الجاذب للأشغال العامة
238	القسم الرابع: أضرار الأشغال العامة
239	الفرع الأول: الاضرار الدائمة
240	الفقرة الأولى: مبنى المسؤولية
242	الفقرة الثانية: تصنيف الاضرار
244	الفرع الثاني: الاضرار الطارئة
244	الفقرة الأولى: الأضرار اللاحقة بالمستركين
245	الفقرة الثانية: الأضرار اللاحقة بالمستفيدين

249	الفقرة الثالثة: الاضرار اللاحقة بالأشخاص الثالثين
250	الفقرة الرابعة: الأشخاص المسؤولين عن أضرار الأشغال العامة
	الباب الثالث: التنظيم المدني
257	فصل تمهيدي: نشأة قانون التنظيم المدني وتطويره ومؤسساته
257	القسم الأول: نشأة قانون التنظيم المدني وتطوره
259	القسم الثاني: مؤسسات التنظيم المدني
266	الفصل الأول: تصاميم وأنظمة تنظيم المدن والقرى
266	القسم الأول: التصاميم والأنظمة
268	الفرع الأول: التصاميم والأنظمة التوجيهية والتفصيلية
268	الفقرة الأولى: التصاميم والأنظمة التوجيهية
268	الفقرة الثانية: التصاميم والأنظمة التفصيلية
271	الفقرة الثالثة: وضع المناطق تحت الدرس
272	الفرع الثاني: إعداد وتصديق التصاميم والأنظمة
272	الفقرة الأولى: إعداد التصاميم
274	الفقرة الثانية: تصديق التصاميم ومفعولها
275	الفرع الثالث: الارتفاقات
276	الفقرة الأولى: إرتفاقات حظر البناء
278	الفقرة الثانية: ارتفاق المحلات المصنفة
280	الفقرة الثالثة: ارتفاق تخطيط الطرق
281	الفقرة الرابعة: عقوبة مخالفة التصاميم والأنظمة
281	القسم الثاني: عمليات التنظيم المدني
281	الفرع الأول: الافراز
282	الفقرة الأولى: إجازة الافراز
285	الفقرة الثانية: تنفيذ الأشغال
287	الفقرة الثالثة: طرق المراجعة ضد قرار رفض طلب الإجازة
288	الفرع الثاني: الضم والفرز
290	الفقرة الأولى: تقديم الطلب
291	الفقرة الثانية: مفاعيل المرسوم
292	الفقرة الثالثة: تخمين الأملاك والحقوق
295	الفقرة الرابعة: الضم والفرز وتخمين القطع الجديدة
295	الفرع الثالث: المقايضة والإيجار
295	الفقرة الأولى: المقايضة
296	الفقرة الثانية: عقد الإيجار
	القسم الثالث: وسائل تنفيذ عمليات التنظيم والترتيب

297	الفرع الأول: الشركات العقارية
298	الفقرة الأولى: موضوع الشركة
299	الفقرة الثانية: رأسمال الشركة
300	الفقرة الثالثة: تخمين العقارات والحقوق الأخرى
302	الفقرة الرابعة: حقوق وموجبات الشركة
306	الفرع الثاني: المؤسسة العامة
307	الفقرة الأولى: أحكام عامة — مهام المؤسسة
310	الفقرة الثانية: تنظيم المؤسسة
316	الفصل الثاني: البناء
317	القسم الأول: رخصة البناء
318	الفرع الأول: شروط ومستندات طلب الرخصة
318	الفقرة الأولى: شروط طلب الرخصة
321	الفقرة الثانية: المستندات
323	الفقرة الثالثة: الأشغال المستثناة من الرخصة
327	الفقرة الرابعة: السلطة الصالحة لاعطاء الرخصة المسبقة
329	الفقرة الخامسة: مدة الرخصة
336	الفقرة السادسة: تعديلات الرخصة والمخالفات
340	الفقرة السابعة: العقوبات
346	الفرع الثاني: تسوية مخالفات البناء
359	القسم الثاني: رخصة الإشغال
359	الفرع الأول: منح رخصة الاسكان
361	الفرع الثاني: شروط رخصة السكن
362	الفرع الثالث: مستندات رخصة الإشغال
363	الفرع الرابع: الحالات الخاصة
363	الفقرة الأولى: استثناء إنشاء الفنادق من بعض أحكام قانون البناء
366	الفقرة الثانية: السماح للمهجر بالبناء ضمن عقار لا يستوفى
370	المراجع